

مؤقت

الجلسة **٦٧٣٣**

الاثنين، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هيغ	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد فسترفيلي
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد بورتاس
	توغو	السيد مبو
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد كابايروس
	فرنسا	السيد جوبية
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129)

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/139)



12-25839 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٤٠/٩.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129)

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/139)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/146، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، البرتغال، فرنسا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/129، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/139، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتحدث إلى مجلس الأمن بعد اعتماده قراراً جديداً بشأن ليبيا، القرار ٢٤٠ (٢٠١٢). ويطيب لي أن أهنئكم معالي الوزير على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأنا واثق من أنكم ووفدكم ستقودون أعمال المجلس إلى أفضل النتائج.

إن اعتماد المجلس هذا اليوم للقرار ٢٤٠ (٢٠١٢) دليل آخر على وقوف مجلس الأمن إلى جانب الشعب الليبي، ودليل على حرصه على أمنه واستقراره في هذه المرحلة الهامة من تاريخه. وهذا أمر طبيعي لأن ازدهار ليبيا واستقرارها بوصفها بلدا ديمقراطياً، سيكون له أثر إيجابي على الأمن والسلام في المنطقة والعالم بأسره.

ونحن سعداء لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة سنة أخرى، لأن دور البعثة لا غنى عنه في تقديم المشورة والمساعدة الفنية لليبيا في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، خاصة وأن السلطات الليبية الجديدة ورثت بلداً شبه خال من مؤسسات الدولة، بلداً لم يعرف الديمقراطية في تاريخه الحديث، بلداً لم ير الانتخابات على مدى جيلين

كـاملين، بلـداً أفسد النظام الـديكتاتوري وئامـه الاجتمـاعي، بلدا يحتاج إلى المساعدة في بناء المؤسسات وفي تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية، بلدا يحتاج إلى تضميد جراحه والانطلاق نحو الديمقراطية وحكم القانون والتنمية المستدامة والازدهار.

ومنذ بداية عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برئاسة السيد إيان مارتن، وجدت السلطات الليبية كل التفهم والتجاوب من رئيسها والعاملين بها. وأقامت البعثة علاقات جيدة مع منظمات المجتمع المدني الناشئة. وأنتهز هذه الفرصة لأعبّر للسيد إيان مارتن وفريقه عن شكرنا وتقديرنا، وأؤكد له أن علاقة العمل الوطيدة التي نشأت بين البعثة والسلطات الليبية ستستمر وتعزّز أكثر خلال المرحلة القادمة التي ستشهد أول انتخابات ديمقراطية في البلد منذ ستينيات القرن الماضي.

لقد شرعت السلطات الليبية الجديدة في إعادة بناء الجيش الوطني لكي يتولى المهام التي تقوم بها حاليا كتائب الثوار، والتي أكدت جميعها رغبتها في تسليم السلاح إلى جهة موثوق بها وقادرة على حماية الوطن. وتتطلع جميعها إلى عودة أعضائها إلى أعمالهم وإدماج العاطلين منهم في أجهزة الدولة المختلفة، وهي خطوة بدأت الحكومة الانتقالية في تنفيذها. وكما تعلمون جميعاً، فإن ليبيا بلد شاسع وأغلب حدوده في مناطق صحراوية غير مأهولة، الأمر الذي يتطلب تزويد الجيش بأسلحة ومعدات متقدمة لمراقبة الحدود والحفاظ على أمن الوطن. ولذلك فقد طلبنا رفع الحظر على السلاح المفروض على ليبيا بمقتضى قرارات مجلس الأمن، وهو ليس أمرا وقتياً ولكنا نأمل أن يتحقق بعد التشاور بين السلطات الليبية وأعضاء مجلس الأمن في الشهور القادمة.

أريد أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنه لا يوجد ما يخشى منه على ليبيا، لا فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، ولا فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، نظراً لأن شعبنا يعي تماماً خطورة المرحلة التي يمر بها، ونظراً لشجاعة ثوارنا القادرين على صد أي تهديد قد تشكله بقايا النظام السابق، والتي لا نعتقد أنها يمكن أن تجازف في أي يوم من الأيام بذلك.

لقد قام هذا المجلس بعمل رائع فيما يتعلق بحماية المدنين في ليبيا، ونعتقد أن وحدة المجلس التي تجلت في التعامل مع الوضع في ليبيا ضرورية لمصداقية المجلس في التعامل مع القضايا الأخرى المشابهة. ونعتقد أن على المجلس أن يكون دائما إلى جانب الشعوب التي تتعرض للقتل وللقمع على يد حكامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٥٠/١٠.